

الحملة المدنية ١٧٤ للصدفي: خسارة الأحياء لا يعوضها مال العالم

بعد مخالفته القانون بتأجيل إطلاق التحذيرات الصحية على المنتجات التبغية، وفي ظل إستمراره برفض رفع الضريبة على هذه المنتجات القاتلة، اتحفنا وزير المال محمد الصفدي باطلاق منتج جديد لقتل اللبنانيين وباسعار وصفها بالـ"تنافسية"!

فقد "زف" الوزير الصفدي الى اللبنانيين مؤخراً خبر إطلاق صنف جديد من المنتجات التبغية اللبنانية بسعر متدن جداً، واصفاً هذا المنتج بالـ"رسالة للتأكيد ان صناعة التبغ في لبنان متقدمة، وان "الرجي مؤسسة ترفع الرأس". نعم يجد الوزير ما "يرفع الرأس" بالمؤسسة التي تنتج أدوات قتل، بعلاقة مشبوهة مع شركات التبغ العالمية ووفق سياسة متناقضة مع سياسات الصحة العامة. فيما وعد المدير العام للمؤسسة المحببة على قلب الوزير "الرجي" ناصيف سقلاوي، الذي لا يفوت فرصة إلا ويذكر باهمية شتلة التبغ مستغلاً مزارعي التبغ لمآرب سياسية ومالية بدل تشجيعهم على الانتقال إلى زراعات بديلة، أن "الرجي سيبيخ" في السوق اللبناني حوالي خمسة ملايين علبة من سم الدخان سنوياً بسعر "تنافسي"... تنافسي على الطبقة المعدمة طبعا.

وأكثر، وبدلاً أن يسعى الوزير الحريص على زيادة إيرادات خزينة الدولة من المنتجات التبغية، إلى زيادة الضرائب على هذه المنتجات بمعدل وسطي نسبته 160%، وفق الخطة التي إقترحتها عليه مجموعة من الباحثين في ورشة عمل في السرايا الحكومي في 4 نيسان 2012، والتي من شأنها رفع الإيرادات الحالية للدولة من المنتجات التبغية بنسبة 52% تقريباً وإدخال حوالي 190 مليار ليرة لبنانية سنوياً إلى الخزينة وفق أسوأ التوقعات التي تفترض إرتفاع نسبة التهريب 200%. بدلاً من أن يلجأ الوزير العتيد إلى هذه الخطة التي من شأنها أيضاً تخفيض الفاتورة الصحية بما لا يقل عن 525 مليار ليرة ندفعها سنوياً ثمن معالجة الأمراض الناتجة عن التدخين، لجأ إلى الطريق الأسوأ... نعم لجأ الوزير الصفدي إلى الطريق التي ستفقدنا المزيد من أحبائنا وشبابنا وأطفالنا، إختار أن يرفع إيرادات الدولة من منتجات التبغ عبر زيادة أعداد ضحايا سمه القاتل من شبابنا وأطفالنا الذين لا تقدر أرواحهم بثمن. نعم تتاسى الوزير أن خسارة الصحة وخسارة الضنى لا يعوضهما مال العالم.

وليكن هذا البيان بمثابة فاتحة بيانات ستطال بالأيام القليلة المقبلة فساد الوزراء والمدراء المتواطئين على إفشال قانون الحد من التدخين والمتورطين بقتل مواطنيهم اللبنانيين من وزارة الصحة الى الاقتصاد فوزارة السياحة.

الحملة المدنية لمراقبة تطبيق القانون 174 جمعية حياة حرة بلا تدخين هيئة المجتمع المدني للتنسيق البرلماني

مجموعة البحث للحد من التدخين في الجامعة الأميركية في بيروت